حضر اختتام اللقاء الموسع لقيادات الوحدات الاقتصادية .. رئيس الوزراء :

الوحدات الاقتصادية إحدى الآليات المهمة في بناء الاقتصاد الوطني

صنعاء / سبأ:

اختتمت بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بصنعاء أمس أعمال اللقاء الموسع لقيادات الوحدات الاقتصادية.

وهدف اللقاء الذي شارك فيه القيادات الإشرافية والتنفيذية للوحدات الاقتصادية والجهات الرقابية ذات العلاقة والجانب الحكومي إلى دراسة وتقييم دور وأهدف وحدات القطاع الاقتصادي وتشخيص أهـم مظاهر الاخـتـلالات التي تشوب أداء تلك الوحدات والخروج بتصورات مشتركة وقرارات ملزمة لمعالجتها.

وناقش اللقاء على مدى 3 أيام عددا من المحاور حول أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي لوحدات القطاع الاقتصادي في الإسهام بتحقيق أهداف التنمية، وتقييم الوضع الراهن لوحدات القطاع الاقتصادي، وكذا تقييم السياسات والآليات الخاصة بمعالجة أوضاع الوحدات الاقتصادية وتطوير أدائها.

وفي اختتام أعمال اللقاء قال رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور « إن التوصيات التي خرج بها اللقاء هي من الأهمية بمكان فيما نحن نقوم بإجراء هذه المراجعة لوضع الوحدات الاقتصادية وينبغي أن تأخذ هذه التوصيات أبعادها العملية الكاملة».

وأضاف «وهذا يمكن أن يتحقق بشكل أفضل من خلال انتظام هذه التوصيات في منظومة عملية قابلة للتنفيذ تمتلك الآليات المناسبة وتتحدد فيها أدوار مختلف الجهات ويكون لها سقف زمني واضح».

وأشار الدكتور مجور إلى أن الوحدات الاقتصادية مثلت إحدى الآليات المهمة في تحقيق أهداف التنمية وبناء الاقتصاد الوطني..منوهاً إلى أهمية المخرجات التي أفضى إليها هذا اللقاء في تطوير وتحسين مستوى أدائها.

وتابع رئيس الوزراء قائلاً « إنكم بهذا اللقاء قد انشغلتم بقضية مهمة من قضايانا الوطنية ووجهتم العناية إلى قطاع مهم في بنية اقتصادنا الوطني وهي الوحدات الاقتصادية في القطاعين العام والمختلط وهو جهد مبارك يرسي تقليدا جديداً ومميزاً سيكون له أثره الإيجابي على مستوى تعاملنا مع مختلف القضايا ومظاهر الاختلال والإشكاليات التي أثرت وتؤثر على أجندة الدولة في سعيها نحو بناء اقتصاد وطني وتنمية شاملة ومستدامة».

وأضاف «انه اختبار حقيقي للمزاوجة المفترضة بين القول والعمل بين النظرية والتطبيق وهذا ما نريد أن يعكسه هذا اللقاء بحيث ينتقل من ساحة نقاش مثمرة إلى أعمال حقيقية تنعكس على مستوى أداء وحداتنا الاقتصادية»..مشيراً إلى أن ذلك وحده هو الذي سيوفر الدفعة التي ننشدها في دور ونشاط ومخرجات هذه الوحدات بحيث تصبح نماذج نجاح وأسساً حقيقية في بنية الاقتصاد الوطني.

وقدر رئيس مجلس الوزراء عالياً الدور الذي ينهض به الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وحرصه الدؤوب على الارتقاء بدوره وإضفاء الأبعاد الإيجابية لدوره الرقابي وهو ما يجسده هذا اللقاء..مؤكدا أن دور الجهاز على أهميته لن يكون بالفاعلية والتأثير المطلوبين إذا لم تتضافر جهود جميع الجهات وتتجسد المسئوليات الدستورية والقانونية للجميع بحيث نصل إلى ما ننشده من أهداف.

وأشاد في كلمته بجهود الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في الإعداد والترتيب لعقد هذا اللقاء وإنجاح أعماله..منوهاً بحرص المشاركين في اللقاء على إثرائه وتحقيق الأهداف والغايات التي عقد من أجلها.

من جانبه ألقى المدير العام المساعد لشركة أحواض السفن الوطنية عبدالناصر باحبيب كلمة المشاركين أشار فيها إلى أن هذا اللقاء أتاح فرصة مناسبة لمراجعة وتقييم أوضاع الوحدات الاقتصادية المطلوب لأداء الوحدات الاقتصادية ،حيث أوصى المشاركون بأهمية إيجاد بيئة تنظيمية ملائمة قادرة على حماية أموال الوحدات الاقتصادية وتضييق الخناق على الممارسات غير القانونية ورفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة وسلامة البيانات المالية.

وأكدوا على ضرورة تحديث قوانين الإنشاء بما يتلاءم والمستجدات وتطوير واستكمال الهياكل التنظيمية والتوصيف الوظيفي وتدعيم بيئة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى تطوير أنظمة العمل الداخلية وبشكل خاص أنظمة التوظيف والتدريب وأنظمة الحوافز والتقييم والتطوير المستمر للقيادة التنظيمية وتحديث أساليب الإدارة المتبعة وبما يسهم في رفع إنتاجية العاملين ويحقق الرضا الوظيفي، وكذا تطوير أنظمة المعلومات وأنظمة المساءلة (مجالس التأديب والتعامل الإيجابي مع تقارير الجهاز).

وأوصى المشاركون بربط عملية التوظيف في الوحدات الاقتصادية بالاحتياج الحقيقي مع الالتزام في شغلها بمعايير تضمن تجسيد مبدأ الجدارة والاستحقاق،وتطوير الأنظمة المالية والمحاسبية بما يتوافق والمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الشفافية والإفصاح، وكذا إيجاد وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات في أدائها ومتطلبات التطوير.

وأكد أن اللقاء خرج بتوصيات ومقترحات تهدف إلى معالجة العديد من الاختلالات القائمة بما يؤدي إلى تطوير أداء تلك الوحدات لتمكينها من المساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وأعرب عن أمله أن يتبع هذه التوصيات حزمة من الإجراءات والتدابير الكفيلة بتنفيذها وتحقيقها على الواقع العملي بأن تكون محل اهتمام ومتابعة من قبل الحكومة.. مؤكدا التزام المشاركين وحرصهم على الالتزام بتنفيذ مخرجات هذا اللقاء.

وأشاد باحبيب بجهود اللجنة التحضيرية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لإنجاح هذا اللقاء والذي يؤكد رغبة الحكومة في معالجة وتطوير أداء الوحدات الاقتصادية بما يخدم أهداف التنمية.

وخرج اللقاء بالعديد من التوصيات التي لامست أهم جوانب التطوير واستكمال الإرشادات الخاصة بإجراءات العمل الداخلي والتأكيد على إجراء تقييم متكامل لتجربة الخصخصة وتحديد جوانبها الإيجابية أو السلبية واقتراح ما يلزم في ضوء ذلك.

ودعوا إلى العمل على إيجاد معالجات جذرية وفق برامج استثنائية معتمدة للاختلالات القائمة في العديد من الوحدات الاقتصادية والتي تحد من كفاءة استخدام الموارد وتضعف الأداء المالي فيها والتي منها تراكم المديونيات المتعثرة والمشاريع المتعثرة وضعف سياسات الشراء المتبعة وارتفاع كمية كلفة الشراء وقصور عمليات التعاقد وتردي أوضاع المخازن وغياب الضمانات وكذا انخفاض كفاءة استخدام الموارد والناتج عن ارتفاع معدلات الفاقد والهدر وتزايد الإنفاق الترفي الجاري .

وأوصى المشاركون بالعمل على حل مشكلة الأرصدة الدائنة المتراكمة بمبالغ ضخمة لدى العديد من الوحدات بمئات المليارات..مؤكدين أهمية تحديث البيئة الخارجية التي تعمل من خلالها الوحدات الاقتصادية من حيث تطوير البيئة التشريعية مع التأكيد على استيعاب قواعد ومبادئ الحوكمة والأخذ في الاعتبار تقييم الدور والأهداف المناطة بوحدات القطاع الاقتصادي ومدى توافقها مع دور وأهداف الدولة.

ودعوا إلى تفعيل دور جهات الرقابة والإشراف والعمل على تدعيم وتطوير آليات الرقابة الخارجية (الجهاز ، المالية، الخدمة المدنية، البنك المركزي وهيئة مكافحة الفساد)، لتكون متلائمة مع التطورات الحاصلة في بيئة وحدات القطاع الاقتصادي وتلبي متطلبات تطويره، وكذا التنسيق بين الجهات المعنية بتطوير تلك الوحدات من خلال آليات واضحة تحدد الأدوار والمهام بما يضمن تكامل الجهود وعدم تعارضها، بالإضافة إلى إيجاد إطار مرجعي لقياس أداء الوحدات الاقتصادية وفق أسس علمية سليمة.

وفيما يتعلق بتنظيم ومتابعة اللقاءات السنوية أكد المشاركون ضرورة استمرارية انعقاد هذه الفعاليات بصورة دورية لما لها من مردود إيجابي ملموس في تطوير أداء ودور وحدات القطاع الاقتصادي، وتخويل اللجنة التحضيرية للقيام بمتابعة مستوى تنفيذ مقررات اللقاء وتقييم مستويات التنفيذ أولا فأول.

كما أكد المشاركون اعتبار كلمتي كل من رئيس مجلس الوزراء ورئيس الجهاز من وثائق وأدبيات اللقاء.

وقد رفع المشاركون في ختام اللقاء برقية شكر وتقدير لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية عبروا فيها عن عميق التقدير والامتنان لدعمه ورعايته المستمرة لعملية التحديث والتطوير للأداء في مختلف المجالات.

حضر الاختتام رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المهندس أحمد الآنسي وعدد من أعضاء مجالس النواب والوزراء والشورى.

المشاركون في اللقاء الموسع يوصون بـ :

تطوير الأنظمة المالية والمحاسبية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية

ربط عملية التوظيف في الوحدات الاقتصادية بالاحتياج الحقيقي

إيجاد معالجات جذرية للمديونيات والمشاريع المتعثرة وضعف سياسات الشراء

رئيس الوزراء لدى حضوره اختتام اللقاء التشاوري الرابع لمديري المرور:

الحكومة حريصة على دعم جهاز المرور والارتقاء بأدائه

صنعاء / سبأ:

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور حرص الحكومة على دعم جهاز المرور والارتقاء بأدائه في مختلف الجوانب بما في ذلك الاهتمام أكثر بمنتسبيه وتلبية تطلعاتهم المادية والتدريبية.

وقال في اختتام أعمال اللقاء التشاوري الرابع لمدراء المرور في عموم محافظات الجمهورية: إننا ننظر إلى هذا القطاع باعتباره واحدا من القطاعات الحيوية التي يقع على عاتقها المساهمة الفاعلة في تحقيق الانضباط وخلق الصورة الحضارية التي ينبغي أن تتجسد سلوكا لدى السائقين ومستخدمي الطرقات على حدٍ سواء.

وأضاف الدكتور مجور: إن واجبات ومسؤوليات رجال المرور متعددة وذات أهمية كبيرة في خدمة المجتمع وحمايته من مخاطر المركبات بأنواعها، وذلك من خلال التطبيق المسؤول والواعي للنظام والقانون بعيدا عن الأهواء الذاتية والممارسات السلوكية غير السوية التي تسيء لمنتسبي هذا الجهاز.

وتابع قائلاً : إننا إذ نقدر الجهود التي تبذلونها في الميدان سواءً في جانب تنظيم حركة السير أو التصدي للمخالفين لأنظمة المرور إلا أننا ما نزال نرى العديد من الشواهد والممارسات الخاطئة التي تتم في الشوارع، والتي يجرمها قانون المرور الحالي، وفي المقدمة تلك المرتبطة بسلامة المركبات وصحة الإنسان وبيئته واحترام الطريق العام.

وأكد ضرورة تضافر الجهود من الجميع والتصدي الحازم لتلك الممارسات، واتخاذ الإجراءات القانونية إزاءها بما في ذلك سائقو الدراجات النارية الذين عرف عنهم مخالفتهم لقواعد المرور وآداب السير.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى الإحصاءات الصادرة عن وزارة الداخلية فيما يخص الحوادث المرورية للأعوام العشرة الماضية، والتي وصلت إلى نحو 122 ألف حادثة، وما خلفته من وفيات تجاوزت 22 ألف حالة، وما يقارب 150 ألف إصابة، فضلا عن الخسائر المادية في المركبات والتعويضات والعلاجات، والتي قدرت بنحو 77 مليار ريال، مشيراً إلى حجم الكارثة الإنسانية والاقتصادية التي تخلفها الحوادث المرورية على المستويين الوطني والاجتماعي.

وقال الدكتور مجور: إن الأمر يستدعي بالضرورة تنسيق وتضافر جهود الجهات المعنية، وفي المقدمة وزارات الداخلية والأشغال العامة والطرق والنقل، إضافة إلى السلطات المحلية في المحافظات والمديريات، وكذلك المجتمع في المشاركة الجماعية لتطبيق متطلبات السلامة المرورية والارتقاء بالوعي العام إزاء تلك المتطلبات.

وأضاف: إن ذلك يتطلب تكثيف البرامج والأنشطة التوعوية في أوساط السائقين والمستفيدين من الطرقات تجاه مختلف الجوانب المتعلقة باستخدام الطرق والالتزام بآداب وأخلاقيات القيادة من قبل جميع السائقين بما في ذلك الالتزام بإجراء الفحص الدوري لمركباتهم لما فيه سلامتهم وسلامة الآخرين، بالإضافة إلى التوسع المستمر بصيانة الطرق لما تمثله مجتمعة من أهمية في التخفيف من حجم الحوادث، وما ينجم عنها من إزهاق للأرواح وزيادة حجم الإعاقة والاضطرابات النفسية في أوساط المجتمع عدا عن التدمير للممتلكات وما تخلفه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.

وأكد ضرورة قيام وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للمرور بإيجاد رؤية تكاملية تكفل التطبيق السليم لمتطلبات السلامة المرورية، وتحقق في الوقت نفسه الاستفادة الفنية من الدعم المحلي والدولي لهذه العملية.

وحث الوزارة على التوسع في إنشاء مراكز الفحص الفني الآلي للمركبات، واستكمالها على مستوى الجمهورية، وكذا التوسع في مراكز الإصدار الآلي الذي من شأنه المساهمة الإيجابية في تطوير خدمات المرور وتبسيط إجراءات الحصول عليها.

وثمن رئيس الوزراء ما تحقق من إنجازات في تلك الجوانب، مؤكداً أهمية خصم نسبة 30 ٪ من الغرامات لتحسين أوضاع رجال المرور وضرورة أن يواكب ذلك عملية التدريب والتأهيل التخصصي لهم، وذلك من خلال إنشاء معهد تدريب متخصص لتحقيق هذه الغاية.

وأشاد بجهود وزارة الداخلية وجميع الأجهزة الشرطوية والأمنية التابعة لها على أدائها المتميز في خدمة المجتمع وترسيخ الأمن والاستقرار ومكافحة الجريمة بكل أنواعها ومستوياتها.

وأكد أن توصيات اللقاء ستحظى بالرعاية والاهتمام من قبل الحكومة بما في ذلك المشروع الجديد للمرور الذي نأمل أن يكون نوعيا ومواكبا للمتغيرات التي شهدها هذا المجال ولمليا لرؤية الحكومة في إيجاد تشريع نوعي يعزز من أداء المرور ويساهم بالارتقاء بخدماته المختلفة.

ونقل رئيس الوزراء في كلمته إلى الجميع تحيات الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وتمنياته لهذا الجهاز الشرطوي التطور المستمر في الجوانب البشرية والتقنية والخدمية، والقيام بالمهام الحيوية لتعزيز السلامة

المرورية في الشوارع والطرقات المختلفة على نحو أمثل.

من جانبه أشار وزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري إلى أن القضية المرورية تعد واحدة من القضايا المهمة التي لا تقتصر المسئولية عنها على جهة محددة على الرغم من أن من يقف في الواجهة هم رجال المرور، باعتبارهم من يقومون بتنظيم حركة المرور.

ولفت المصري إلى أن من أهم القضايا التي تعاني منها بلادنا كثرة الحوادث المرورية بما تخلفه من وفيات وإصابات وخسائر مادية.. مشيراً إلى أن وزارة الداخلية سعت جاهدة إلى الحد من هذه الحوادث من خلال تجنيد أعداد كبيرة من رجال المرور، وتأهيلهم، وكذا الاهتمام بسائقي السيارات من خلال تعليمهم الأصول السليمة للقيادة، وإنشاء مركز الفحص الفني للسيارات لمعرفة مدى سلامة السيارات فنياً.

ونوه إلى أن بلادنا شهدت نمواً متسارعاً وتطوراً كبيراً في ظل قيادة فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، الأمر الذي ترتب عليه أعباء كبيرة على رجال الأمن بشكل عام ورجال المرور بشكل خاص، وهو ما يتطلب التعاون في إنجاح العملية المرورية من مختلف مؤسسات وأفراد المجتمع.

وأكد المصري أن التوسع العمراني الكبير في شبكات الطرق في بلادنا يحتاج إلى إمكانيات مادية وبشرية كبيرة حتى تضبط فيها الحركة وتسير بسهولة، مشيراً إلى أن وزارة الداخلية لن تدخر جهداً في سبيل تأمين الطريق وتسهيل الحركة المرورية بها.

وقد خرج اللقاء التشاوري الرابع لمديري إدارات المرور بأمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية الذي نظمته الإدارة العامة للمرور بعدد من التوصيات أكدت على أهمية إقرار مشروع الإستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية نظرا لأهميتها في الارتقاء بالعمل المروري وتحسين حركة السير على الطرق والحد من الحوادث والمشاكل المرورية الناجمة عنها.

وأوصى المشاركون بإقرار مشروع قانون المرور الجديد والتعجيل بإصداره، لما لذلك من دور في التخفيف من المشاكل المرورية، والارتقاء بالنظام المروري وتجاوز أوجه القصور التي يعاني منها قانون المرور الحالي.. مؤكدين على ضرورة تفعيل دور المجلس الأعلى للمرور، وانتظام اجتماعاته وإنشاء مجالس فرعية في عموم محافظات الجمهورية بما يعزز التنسيق الدائم بين الجهات ذات العلاقة.

وأكد المجتمعون ضرورة الارتقاء بالإدارة العامة للمرور وترفيعها إلى مصلحة، نظراً لحجم المهام الملقاة على عاتقها وتنامي واتساع تلك المهام، وبما يلبي متطلبات تطوير جهاز المرور بالإضافة إلى إنشاء معهد تدريب ودراسات متخصص لتأهيل منتسبي المرور من الضباط وضباط الصف والأفراد، لضمان ديمومة عملية التدريب والتأهيل والارتقاء بمستوى الأداء الميداني والإداري.

وأوصى المشاركون بإنشاء صندوق للسلامة المرورية يسهم في تأمين الاعتمادات المالية اللازمة لتطوير حركة السير وتعزيز السلامة المرورية على الطرق والحد من المشاكل المرورية وكذا سرعة إقرار وتنفيذ مشروع تغيير اللوحات المعدنية واستكمال مشروع الربط الشبكي لبقية المحافظات، واستكمال مراكز الفحص الفني الآلي للمركبات، وإعادة تأهيل مدارس تعليم القيادة، بما يكفل الارتقاء بأدائها وتحديث وسائلها التعليمية والتدريبية النظرية والعملية.

وشددوا على ضرورة إدخال وسائل التقنية الحديثة لتنظيم ومراقبة ورصد حركة سير المركبات على الطرق وبما يعزز من انضباط حركة المرور والحد من حوادث السير ونتائجها الوخيمة.

وأكد اللقاء أهمية المبادرة الخاصة بتنفيذ المعالجات والتعديلات اللازمة بمواقع النقاط السوداء وضرورة صيانة وإعادة تأهيل بعض الطرق الخارجية وتجهيز شبكة الطرق بكل وسائل السلامة المرورية الإرشادية والتنظيمية من (شواخص وخطوط وعلامات أرضية فسفورية ومصدات "حواجز" معدنية وعيون قطط وغيرها).

وأكدت التوصيات أهمية إشراك المجالس المحلية في تحمل أعباء ونفقات تطوير العمل المروري في الأمانة وكافة محافظات الجمهورية للتخفيف من المشاكل المرورية المختلفة وإدراج متطلبات إدارات المرور ضمن موازناتها السنوية داعين أجهزة الإعلام المختلفة إلى نشر وتعزيز الوعي المروري لدى مستخدمي الطرق.

كما أوصى المشاركون بإدماج آداب وقواعد المرور ضمن مناهج التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، وإدخال قانون وقواعد المرور ضمن منهج المعهد العالي للقضاء واستكمال إنشاء نيابات ومحاكم للمرور في بقية المحافظات ودعم فكرة إنشاء جمعية وطنية أهلية للوقاية من حوادث الطرق بالإضافة إلى سرعة انجاز وتنفيذ مشروع تسمية وترقيم المنازل والشوارع.

وحث المشاركون الجهات ذات العلاقة على وضع المعالجات الكفيلة بإزالة والحد من انتشار الأسواق العشوائية والباعة المتجولين والمتسولين على الشوارع والطرقات والتقاطعات الرئيسية، والعمل على إزالة العوائق المستحدثة التي تعيق حركة السير..مؤكدين ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بترتيب أوضاع السيارات التي دخلت اليمن بطرق غير مشروعة، ومنع دخول الدراجات النارية وقطع غيارها إلى اليمن سواء بصورة رسمية أو بخلافها.

وأكد اللقاء ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ قانون التأمين الإلزامي على المركبات.

ودعت التوصيات وزارة النقل إلى عمل دراسة علمية وعملية حديثة للارتقاء بوسائل النقل الحضري داخل المدن وتحسين مستوى جودة الخدمة التي تقدمها.

وأوصى المشاركون بإنشاء أقسام متخصصة لاستقبال حالات حوادث الطرق في المستشفيات العامة بالمدن الرئيسية، ورفدها بالكوادر البشرية والفنية اللازمة وتفعيل دور المراكز الطبية ووسائل الإسعاف المنتشرة في بعض المواقع واستكمال تأمين بقية الطرق بها.

وأشادت التوصيات بما تم تنفيذه من الجسور والأنفاق في بعض تقاطعات أمانة العاصمة.. مؤكدة أهمية استكمال بقية التقاطعات وتعميمها على المدن الرئيسية الأخرى وإشراك المرور في مراحل تخطيط وتنفيذ تلك المشاريع.

كما أكدت ضرورة رفد جهاز المرور بالكادر المتخصص في مجالات التخطيط وهندسة المرور والإحصاء والإعلام المروري، وبالآليات والمعدات اللازمة لتحقيق الانتشار الكامل على الطرق وإعادة النظر في علاقة فروع المرور بإدارات أمن المحافظات بما يحقق مبدأ الاستقرار للعاملين في المرور بالإضافة إلى تشكيل لجنة مشتركة من الإدارة العامة للمرور والإدارة العامة للتخطيط بوزارة الداخلية لمتابعة تنفيذ نتائج هذا اللقاء.

وأكد اللقاء التشاوري أهمية تأمين الاعتمادات لإنشاء غرفة عمليات مركزية لربط الإدارة العامة للمرور بالمراكز والنقاط والدوريات التابعة لها بما يسهل تبادل المعلومات، وكذا تعزيز مشاركة منتسبي المرور في الفعاليات المرورية المحلية والدولية بهدف رفع قدراتهم إضافة إلى إشراك المرور في لجان الإعداد والتحضير لخليجي عشرين.

حضر الاختتام وزير الأوقاف والإرشاد حمود الهتار وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

المرور من القطاعات الحيوية والفاعلة في تحقيق الانضباط

وزير الداخلية : الوزارة لن تدخر جهدا في تأمين الطرق وتسهيل الحركة المرورية

المشاركون يوصون بتعجيل إصدار قانون المرور الجديد